http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2018) السنة الثامنة - الخميس (20) كانون الثاني 2011

العراق استورد ٣٨٠٠ عجلة مدرعة بقيمة ربع مليون دولار للواحدة

سعي برلماني لتجهيز أعضائه بالمصفحات.. ونواب: السيارات القديمة لا تليق بمناصبنا

□ بغداد/ أياس حسام الساموك

طالب برلمانيون عراقيون، خصوصا الفائزون الجدد لهذه الدورة، بتجهيزهم بسيارات مصفحة حديثة، فيما أشار بعض منهم الى ان مكانتهم تتطلب هذا النوع، وانهم يرفضون استخدام السيارات القديمة.

وفي حين رفض برلمانيون هذا الطلب من قبل بعض الجهات لتخصيص سيارة مصفحة فضلا عن سيارة عادية لكل نائب الامر الذي يكلف الدولة مبالغ كبيرة، يرى اخرون ان مكانتهم الجديدة تستدعي تجهيزا مكلفا من هذا النوع.

وبرز تيار برلماني يطالب بهذه المخصصات، ويرى اصحاب هذا التيار ان حماية حياة النائب من اولويات الامور التي يجب بحثها، فضلا عن ان المنصب النيابي يجب ان يقترن بعجلات مصفحة وحديثة، ووضع يتلاءم مع هذا "الحال الرفيع المستوى"، مشددين على ان لا فرق بينهم وبين الوزير الذي لديه من عجلات الحماية الفخمة.

وبحسب تقارير صحفية فان العراق اشترى ٣٨٠٠ سيارة مصفحة لمسؤوليه سعر الواحدة بربع مليون دولار.

وقال النائب عن التحالف الوطني عبد الحسين الياسري في اتصال هاتفي مع "المدى" امس انه في السابق كان يشغل منصب مدير عام وكان لديه من الحماية مما لا توجد له في منصبه الحالي، مشددا على انه كان لديه سيارة مصفحة، اما الان فسيارته ليست بمستوى وضعه الحالي، معربا عن مخاوفه من تعطل السيارة التي وصفها بالقديمة في الطريق.

واضاف الياسري ان البرلماني يجب ان يكون بمستوى الوزير، وان توفير الحماية للنائب تعد من الاولويات المهمة التي يجب توفيرها له خوفاً من الاعتداءات الارهابية، متابعا ان حديث الشارع عن امتيازات البرلماني هو امر غير صحيح ومبالغ فيه، منوها الى ان متطلبات وضعه الجديد يجب ان تقترن بسيارات فخمة تليق بمكانته الجديدة على حد وصفه.

وعن انتقاد زعيم التيار الصدري لطلب عدد من البرلمانيين بتوفير سيارات مصفحة لهم بمبلغ ٧٥ مليارا يقول الياسري ان هذا الامر نقل اليه وان ما جرى هو فقط مناقشة كيفية توفير الحماية للنائب ولم يتم التطرق الى المبالغ التي يجب توفيرها لهذه السيارات المصفحة.

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر عبر عن امتعاضه من الطلب الذي تقدم به عدد من البرلمانيين لشراء سيارات مصفحة بقيمة ٧٥ مليار دينار، موضحا ان البرلمانيين انتخبوا من قبل الشعب من اجل امنه ورفاهه وخدمته، ويجب ان يكونوا عونا له.

في المقابل، شدد نواب في احاديث مع المدى على ضرورة ان يعمل البرلماني من اجل خدمة المواطن لا لاجل المنافع الشخصية، مؤكدين ان ما يحصل عليه النائب من راتب ومخصصات اخرى كافية لتلبية حاجاته سيما الامنية منها خصوصا وانه كان قد تسلم مبلغاً قدره ٥٠ الف دولار في بداية الدورة لاجل توفير الحمايات الامنية.

وانتقد النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي في تصريح لـ"المدى" النواب الذين يبحثون عن المصالح الضيقة. وقال انهم يؤمنون انفسهم اكثر مما يقدمون الخدمات الى المجتمع والنهوض بالواقع العراقي المتردي على جميع الاصعدة.

واضاف الزوبعي ان البرلمانيين تسلموا في بداية الدورة ما يقارب ٥٠ الف دولار من اجل توفير العجلات التي تنقلهم وبعض الامور الضرورية وان هذا الامر كاف، موضحا ان الطمع هو من يقف وراء المطالبات بالزيادة في المخصصات، مشددا على ان هذا الطلب كان قد قدمته بعض الاطراف من جميع الكتل وتمت مناقشته وجوبه بالرفض من هيئة الرئاسة واغلب البرلمانيين.

وعلى ما يقول الزوبعي فان اصحاب هذا التوجه يتحججون بأنهم من منزلة الوزير وبالتالي لهم ما له، وهو امر غير صحيح فالنائب ليس موظفا بل هو ممثل للشعب وبالتالي عليه معايشة الشعب من اجل الشعور بما يشعر به من آلام ومصاعب، لافتا الى ان الراتب الاسمي للنائب يبلغ خمسة ملايين دينار الا انه يصل الى عشرة ملايين ونصف مع المخصصات.

اما عن رواتب الحمايات فيوضح الزوبعي "انها لا ترتبط برواتب النواب بل منفصلة عنها اي ان راتب البرلماني يكون من نصيبه كاملا"، مستدركا بالقول انه في السابق كان النائب هو المسؤول عن تسلم رواتب الحمايات ولكن الامر تبدل في البرلمان الحالي بعد اكتشاف عدد من حالات الاستيلاء من قبل بعض النواب اثر تسجيلهم اسماء وهمية يتسلمون الراتب عنها لمصلحتهم الخاصة.

من جانبها، شددت النائبة عن التيار الصدري بلقيس كولي في حديث لـ"المدى" على ان هذا الامر كان قد طرح في البرلمان السابق الا انه رفض حينها، موضحة ان عدد من هم دون خط الفقر ٧ ملايين شخص وفق احصائيات وصفتها كولي بالدقيقة، وبالتالي ان هذا المبلغ يجب ان يتم صرفه لصالح هذه الشريحة، موضحة ان على البرلمانيين البحث عن مصلحة الشعب لا عن المصالح الخاصة، مشددة على ان مجلس الوزراء السابق وافق على توزيع اراض الى الوزراء بمليارات الدنانير الا انه رفض مشروع قانون يقضي بتوزيع قطعة ارض لكل عائلة ليس لديها سكن تبلغ مساحتها ١٠٠ متر.

وكان نواب عراقيون شرعوا بتنفيذ حملة لمناهضة مشروع ابتياع سيارات مصفحة اقترحها عدد من أعضاء المجلس.

وقال نواب في تصريحات صحفية أنهم شرعوا بحملة واسعة لجمع تواقيع اكبر عدد من اعضاء مجلس النواب لمناهضة مشروع اقترح شراء سيارات مصفحة للبرلمانيين، مؤكدا أن الشعب العراقي المظلوم الصابر على المعاناة هو أحوج لتخصيص الميزانية التي سترصد لهذا للمشروع الغريب.

واوضحوا ان خمسة وسبعين مليار دينار وهي المبالغ التي تشكل ثمن السيارات المصفحة يجب ان تخصص لتنفيذ مشاريع وخدمات عامة داعياً اعضاء مجلس النواب بالنأي بأنفسهم عن الخوض في المصالح الشخصية والالتفات الى ابناء الشعب العراقي الذي أنهكته الظروف الصعبة.

من جانبه قال النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية عادل توفيق بروواري لـ"المدى" انه في البرلمان السابق طالب عدد من النواب بتوفير سيارات مصفحة لهم سيما ممن هم خارج المحافظة وان الارهاب كان حينها يسيطر على اغلب محافظات العراق، وبالفعل تم تسليم كل نائب ٧٥ مليون دينار لغرض شراء مصفحة له.

واضاف بروواري ان الامن قد تحسن وبالتالي لا حاجة حاليا لتوفير هذه السيارات وان هذا المقترح الذي قدم من بعض البرلمانيين الجدد ولم يحصل عليه التوافق السياسي، نافيا التطرق الى المبالغ التي يرى بعض النواب وجوب تخصيصها لشراء سيارات حديثة لهم، مكتفيا بالقول ان سعر المصفحة يتراوح ما بين ١٠٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠ دولار.

وبحسب تقارير صحفية فان العراق اشترى ٣٨٠٠ سيارة مصفحة لمسؤوليه سعر الواحدة بربع مليون دولار.

فقد كشف منذر العلمي مسؤول المبيعات الدولية في مجموعة ستريت غروب أوف كومبانيز التي تتخذ من كندا مقرا لها عن شراء جهات حكومية وغير حكومية في العراق الآلاف من السيارات المصفحة، موضحا أن الشركة باعت إلى الحكومة العراقية حتى الآن حوالي ٣٨٠٠ سيارة مصفحة من مختلف الطرازات المحمية ضد رصاص الأسلحة الرشاشة والتي تستخدم للتنقلات ولإخلاء كبار الشخصيات في الظروف الأمنية المتردية، هذا ويصل ثمن السيارة المصفحة منها إلى ربع مليون دولار أمريكي.

بينما تتصاعد وتيرة "الحريات أولاً" مفكرون يطلقون مبادرة جديدة

ناشطون يطلقون حملة لعراق مدني: نجوم السياسة استغلوا الدين

□ متابعة/ المدى

أطلق مفكرون وإعلاميون وسياسيون ونواب وناشطون حقوقيون عراقيون امس الأربعاء حملة وطنية لفصل الدين عن السياسة، مؤكدين أن الكثير من القادة العراقيين الحاليين ما كانوا ليصلوا إلى مناصبهم ومواقعهم القيادية لولا اتكائهم على الدين.

وتأتي الحملة في وقت تتصاعد حملة الدفاع عن الحريات التي تقودها مؤسسات للمجتمع المدني تتصدرها مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون تحت شعار "الحريات اولا" وهي تطلق رسائل الى كبار المسؤولين تدعوهم الى التدخل بالترافق مع تنظيم اعتصامات واحتجاجات في بغداد ومدن اخرى.

وأشار الناشطون إلى ان تجارب التاريخ قد برهنت بأن إقحام الدين في السياسة يهدف دائما إلى تحقيق مكاسب سياسية وإلى إقصاء الخصوم عن الساحة والخاسر الوحيد هم الناس العاديون الذين يحرمون من فرصة تصدي الأكفاء والخبراء المخلصين لإدارة شؤون بلدهم.

وقال أحد قادة الحملة انها تستهدف إقناع العراقيين بأن أفضل وسيلة لحكم بلدهم هو بتبني نظام مدني لا يُستغل فيه الدين لتحقيق مصالح شخصية أوحزبية من قبل سياسيين لا يستطيعون الفوز بأصوات الناس إلا عبر استخدام الدين الذي هو ملك للجميع وليس لفئة معينة من الناس.

ونقل تقرير نشره امس موقع ايلاف الاخباري عن حميد الكفائي أن الكثير من القادة العراقيين الحاليين ما كانوا ليصلوا إلى مناصبهم ومواقعهم القيادية لو أنهم عرضوا برامجهم السياسية على الناس، لأنهم في الحقيقة لا يمتلكون أي برامج سياسية قادرة على إنقاذ المواطنين من أوضاعهم الصعبة التي يعيشونها في ظل تسلط قوى وأحزاب تتكئ على الدين وتحاول مصادرة تعاليمه الإنسانية السمحاء لمصالحها الضيقة. وأشار إلى أنهم لجأوا في ذلك لأساليب أخرى أدت إلى تعميق الفرقة بين العراقيين الذين عاشوا شعباً واحداً متحداً متضامناً في السراء والضراء لآلاف السنين.

وأكد الكفائي أن هذه الحملة لا تمتلك أي وسائل غير مقبولة، غير الإقناع عبر الحوار المباشر والتوعية من خلال وسائل الإعلام، موضحاً انها منفتحة أمام أي فكرة يمكن أن تقود إلى إشاعة الوئام والسلام بين الناس.

وأشار إلى ان قادة الحملة والمشاركين والموقعين على بيانها التأسيسي هم طليعة المجتمع العراقي ويمثلون جميع الأديان والطوائف والتوجهات السياسية، وكثير منهم لم يدخلوا السياسة وليس لهم أي هدف سوى رؤية عراق مزدهر مستقر ومتطور يبقى فيه الدين برجاله الأفاضل سامياً بقيمه السمحاء، بينما يحاسب فيه السياسيون أو يكافأون بحسب طريقة إدارتهم للبلد الذي هو ملك للجميع وليس لأتباع دين أو مذهب معين، فمن أخطأ يترك الإدارة ومن نجح يستمر.

من جانبهم قال ناشطو الحملة "ان معظم العراقيين يدركون أن ولادة عراق ديمقراطي تزداد عسراً يوماً بعد يوم رغم تزايد رغبة الغالبية العظمى في الخروج من الأزمات التي تعصف بالبلاد، وقد أصبح واضحاً أن كل الجهود المخلصة للقضاء على الإرهاب وكشف الفساد وإلغاء التمييز لم تصل إلى نتيجة حاسمة ولن تصل ما دامت تتعامل مع نتائج المشاكل وليس جذورها".

وأشاروا إلى أنه من "المؤكد أن غالبية العراقيين يريدون نظاماً متحضراً يخدمهم جميعاً دون تمييز على أساس العرق أو المذهب أو الدين أو التوجه السياسي، تماماً مثل جميع الدول المتطورة، وهناك إدراك واسع أن معظم أزماتهم نابعة من استغلال الدين لتحقيق مكاسب سياسية ومادية".

واعتبر الناشطون أنه "إذا كنا نريد بناء دولة متحضرة فعلينا أن ندرك أن جميع الدول المتحضرة تفصل بين الدين والسياسة وأن جميع البلدان التي لا تفعل ذلك تعاني من أزمات شبيهة بالأزمات التي نعاني منها". وأشاروا إلى ان التجارب العملية عبر التاريخ قد برهنت بأن إقحام الدين في السياسة يهدف دائما إلى تحقيق مكاسب سياسية وإلى إقصاء الخصوم عن الساحة والخاسر الوحيد هم الناس العاديون الذين يحرمون من فرصة تصدي الأكفاء والخبراء المخلصين لإدارة شؤونهم.

وشددوا على أنه "قد حان الوقت لتتوجه جميع الجهود نحو أساس المشكلة بدلا من أن تدور في متاهات لن تفضي الى نتائج طيبة حاسمة، وأن نعلن عن حملة وطنية تتوجه الى جميع العراقيين للتوحد حول شعار وحيد صريح هو فصل الدين عن السياسة". وأوضحوا "هذا الشعار يعني احتراما للدين وإعلاء لقيمه الروحية، وفي الوقت نفسه شفافية للسياسة وتفعيلا لمبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. وهو يعني أيضا إبعاد الدين عن السياسة لحمايته من صراعاتها وحماية العمل السياسي من الذين يستغلون الدين لأغراض تضرُّ بالانسان ومصالحه الأساسية ومما يدعو للتفاؤل أن كثيرا من رجال الدين بدأوا يتفهمون هذا التوجه السليم ويؤيدونه ويمتثلون لقيمهم الدينية بصورة تتلاءم مع قيم العصر ومتطلباته".

وأكد الناشطون العراقيون أنه "حان الوقت لأن نكون صريحين مع أنفسنا ونواجه مشاكلنا بشجاعة ونبدأ العمل من أجل بناء دولة عصرية ذات دستور حر يقوم على المبادئ والأسس الوطنية والإنسانية السليمة وغير مهددة بالتحوّل الى دولة دينية أو طائفية أو عنصرية تحت أي ذريعة وهي في الوقت نفسه قادرة على احتضان كافة الأديان والطوائف والقوميات كي يعيش الجميع بأخوة وسلام رائدهم العراق وطناً للجميع".

كما أعلن الناشطون أن الحملة الوطنية لفصل الدين عن السياسة تنتظر جهود جميع العراقيين التي ستتكلل حتما بالنجاح في تحقيق سلامة العمل السياسي وسلامة الدين معاً وإنصاف الناس جميعا والتعامل معهم على أساس المواطنة والانسانية. وقالوا ان فصل الدين عن السياسة هو الشعار الوحيد الذي ترفعه هذه الحملة وهي بلا زعماء ولا تسعى إلى أي دور سياسي أو أية منفعة خاصة وتأييد هذه الحملة لا يتعارض مع موقع الشخص المؤيد أو انتمائه لأي تجمع أو كتلة سياسية.

وشدد القائمون على الحملة على ان العراقيين جميعا، مدعوون الى تأييد هذه الحملة "التي لنا أمل كبير بأنها ستحقق هدفها حين تكون عنوانا كبيرا في الحياة السياسية،لتضع مسيرة بلادنا على طريق التقدم والازدهار". وقالوا "نريد عراقا متحضراً متسلحاً بقوة العلوم الحديثة ومستلهما القيم السماوية السمحاء التي لا تفرق بين البشر والتي تؤمن جميعا بأن خير الناس من نفع الناس". وأوضحوا أن جميع مؤيدي هذه الحملة يمكنهم الترويج لها والحديث عنها في كل مناسبة "فهي حملتنا جميعا طالما كنا ندور في محور فصل الدين عن السياسة ونحن على ثقة بأن كل مؤيد للحملة يستطيع اقناع عدد من العراقيين بأن هذا هو السبيل الوحيد لانقاذ البلاد ولو فعل كل منا ذلك فسوف نصل الى غالبية العراقيين في وقت قريب".

مسؤول رفيع: جهات وأحزاب متورطة في تهريب المعتقلين

بوشو إبراهيم: أغلب حراس السجون يبيعون واجبهم بمئة دولار

□ بغداد/ سها الشيخلي

كشفت وزارة العدل العراقية ان حالة تكرار هروب المعتقلين الخطرين من السجون يعود الى حراس متواطئين.

وقال وكيل وزارة العدل بوشو ابراهيم في تصريح للمدى امس ان ظاهرة هروب السجناء تجري بمساعدة الحراس، مؤكدا انه لا توجد انفاق تحت الارض تستخدم للهروب كما هو حال حوادث هروب شهيرة في العالم.

واكد بوشو ان تواطؤ الحراس يشكل احد اهم اسباب الهروب، وتابع: "كلنا يعلم ان لدى الوزارة عشرة آلاف حارس موزعين على السجون ومع شديد الاسف ان اغلب هذا العدد الكبير قد زور شهاداته، وهم ليسوا على درجة مقبولة من الحرص والمتابعة بل اغلبهم يبيع وطنه من اجل مبلغ صغير كأن يكون مئة دولار.

واضاف المسؤول الرفيع في الوزارة ان هناك نفوساً ضعيفة لا تشعر بمسؤوليتها وليس لها ذمة ولا ضمير، الى جانب اسباب اخرى عديدة لا يمكن البوح او الحديث عنها في الوقت الحاضر.

وانتقد عراقيون ما وصفوه بـ"مسلسل" هروب السجناء من المعتقلات التي تدار من قبل الاجهزة الامنية العراقية والتي كان آخرها هروب أربعة معتقلين خطرين من سجن "كروبر" بمطار بغداد الدولي.

من جانبه اكد مسؤول في وزارة الامن الوطني فضل عدم ذكر اسمه ان هناك تقصيراً ما في ادارة السجن او قد يكون هنالك تواطؤ من حراساته، موضحا ان المسؤولية تكافلية ما يدل على ان الخلل موجود.

واضاف المصدر في اتصال هاتفي مع "المدى" ان اعداء العراق كثيرون واعداء العملية السياسية اكثر وكل الافتراضات موجودة وهي ان جهات سياسية معادية او احزاباً معادية تقف وراء تهريب السجناء ربما رجال النظام السابق ايضا، الاحتمالات واردة.

وكانت وسائل اعلام قد نقلت عن مصدر امني لم تكشف عن هويته القول ان اربعة من قادة تنظيم القاعدة من بينهم وزيرا الداخلية والمالية فيما يسمى بـ"دولة العراق الاسلامية" المرتبطة بالقاعدة، هربوا من سجن "كروبر".

ويرى خبراء امنيون ان هروب السجناء من معتقل سلم حديثا لقوات الامن العراقية يدلل على أن الاخيرة غير قادرة على تولي المسؤوليات الامنية وبالتالي فان رحيل القوات الاميركية سيفتح باب الخروقات الامنية المتعددة.

ودعت اوساط المجتمع المدني الحكومة العراقية الى فتح تحقيق عاجل على مستوى عال لمعرفة ملابسات هروب السجناء الاربعة في البصرة ومن هي الجهات المستفيدة وكيف تم خلال اسبوع تخطيط وتنفيذ عملية الهروب".

وكانت وكالة انباء كردستان نقلت عن الخبير الاكاديمي جاسم العلياوي، وهو استاذ في جامعة بغداد، قوله أن "المتتبع لوضع السجون التي تدار من قبل الاجهزة الامنية العراقية فانها تعاني الكثير من المشاكل والتي تتطلب نهضة واسعة لتجاوزها"، مبينا أن "تكرار هروب السجناء من المعتقلات المعروفة بإجراءاتها الامنية المشددة يدلل على أن هناك جهات خارجة متنفذة بالقرارات التي تصدرها ادارة السجون".

يشار الى ان السلطات العراقية ممثلة بوزارة العدل تسلمت رسميا سجن كروبر الواقع قرب مطار بغداد الدولي، وهو آخر المعتقلات التي كانت تديرها القوات الاميركية.

وأبقت القوات الاميركية ٢٠٠ معتقل بينهم ثمانية من مسؤولي النظام العراقي السابق تحت ادارتها، بحجة أنهم "يشكلون خطرا على أمن القوات الاميركية".

ويضم السجن ١٥٠٠ معتقل بينهم عدد من كبار المسؤولين في النظام السابق تم تسليمهم الى الجانب العراقي.

وكانت القوات الاميركية قد افتتحت سجن كروبر بعد الحرب على العراق في نيسان عام ٢٠٠٣ قرب مطار بغداد الدولي، وخصصته لكبار المسؤولين السابقين وقادة الجماعات المسلحة الذين يشكلون خطرا عليها، وكان الرئيس العراقي السابق صدام حسين، احد اهم المعتقلين فيه.